الأنباء
الثلاثاء 5 ابريل 2016

أكد إنجاز 95٪ من ملاحظات الألمنيوم

أشكناني لـ«الأنباء»: من لديه شكوى من أصحاب البيوت الحكومية عليه التقدم بها رسمياً وسننجزها في أيام قليلة

عادل الشنان

طالب نائب المهندس المقيم في مشروع شمال غرب الصليبخات جاسم اشكناني من لديه شكوى من اصحاب بيوت الحكومة بان يتقدم بها رسميا من خلال تعبئة نموذج رقم (10) في مكتب الإشراف والصيانة وتسجيل الشكوى وستتم متابعتها مع المتعهد وإنجازها خلال ايام معدودة حسب نوع الأعمال المذكورة بالشكوى.

وأكد في تصريحات خاصة لـ«الأنباء» ان مسؤولي المؤسسة اتخذوا كل الإجراءات والتدابير اللازمة تجاه جميع الشكاوى المقدمة من قبل المواطنين بكل أنواعها وأشكالها، وقال اذا وجد من لديه ملاحظات ولم يتقدم لتقديم الشكوى رسميا أو تعبئة النموذج المخصص لها فمكتب الإشراف غير مسؤول في هذه الحالة لعدم علمه بنوع الشكوى ومن صاحبها او رقم منزله.

وقال اشكناني ان ما يتم تداوله في بعض وسائل التواصل الاجتماعي بشأن وجود سور مشترك بين المنازل هذا الأمر منصوص عليه بالمخطط ومتعارف عليه في بناء بيوت الحكومة منذ اكثر من 30 عاما وليس جديدا وبالنسبة لفرق السقف «الزائف» في الحمامات فهو أمر غير مطلوب تعاقديا من الشركة المنفذة للمشروع، كما انه أمر متعارف عليه في البناء وكل من يبني قسيمته بنفسه تجد لديه نفس الأسلوب في البناء وليس فقط في بيوت الحكومة. وبشأن القيديو المتداول حول وجود ثقب لا يتعدى السنتيمتر الواحد والقول بأنه يسبب خريرا، قال اشكناني: ان المؤسسة في بنائها تعتمد أفضل وأحدث أنواع البناء ومواده لذلك تم استخدام بلاط بمساحة لا تقل عن 20 إلى 25 سم بالأسفل وطبقة من الفوم وعازلين حراري ومائي بالاضافة الى مساحة رمل وأسمنت بمقدار 5 سم كنوع من الحماية وليست عازلة للماء، ناهيك عن ان جميع التمديدات الكهربائية مطابقة للمواصفات المذكورة بالعقد المبرم بين الجهة المنفذة والمؤسسة السكنية وعلاوة عليها عمل مفتاح كهرباء إضافي في «السندرة» كنوع من الأمان يستخدمه عامل التصليح ليستطيع فصل الكهرباء اثناء عمله داخل «السندرة» بأمان وليس كما تناوله البعض في صور ويطلق التساؤلات عن أهمية هذا المفتاح فهو اضافة الى المفتاح الرئيسي الموجود بجانب الباب في كل بيت.

اما بالنسبة لمقطع القيديو الذي يتناول كمية كبيرة من الرمل تحت السلم ويقوم احد الأشخاص بتحريكها بواسطة «درنفيس او مفك براغي» هو نمط بناء مستخدم يتكون من الرمل مخلوطا بكميات بسيطة مع الأسمنت يسمى «الرمل المفلفل» وهو النوع المتعاقد عليه والمنصوص عليه وليس مساح كما توقع البعض، مشيرا الى ان الشركة العاملة على الالمنيوم في بيوت الحكومة تم إجبارها على العمل بنظام ثلاث فترات في اليوم الواحد لانجاز اكثر من 70 بيتا كل أسبوعين واليوم وصلنا لانجاز 95٪ من ملاحظات الالمنيوم في بيوت الحكومة.

وختم اشكناني تصريحه بان جميع أفراد فريق الصيانة والإشراف ليسوا من ذوي صلة بعمليات البناء الفعلي الذي تم سابقا وإنما هم فريق أتى لعمل الصيانة فقط والتأكد من إنجاز الملاحظات، وهذا رد يدحر كل من يقول ان أفراد الفريق محامون عن الشركة المنفذة فكيف يكون ذلك وهم لا يعلمون شيئا عن بدء البناء ومختصون فقط بالصيانة والرقابة الحيادية لصالح المواطن وضمان حقوقه وقد تم تشكيل الفريق بعد دراسة الموقع بالكامل عقب انتهاء البناء وتحديد العيوب من كهرباء وصحي وسيراميك واصباغ.. وما الى ذلك، ثم تم تحديد اسماء أعضاء الفريق ليتلوا انجاز صيانة الملاحظات مع الاستعانة بالخبرات التي أنجزت افضل انواع البيوت بناء متكاملا.

جاسم اشكناني

كل الملاحظات المتداولة في مشروع شمال غرب الصليبخات منصوص عليها قانوناً في العقد المبرم

لا صحة لإحالة مسؤولي «السكنية» إلى النيابة بسبب البيوت الحكومية في مدينتي شمال غرب الصليبخات وجابر الأحمد السكنيتين

عادل الشنان

نفى مصدر مسؤول في المؤسسة العامة للرعاية السكنية إحالة أي موظف او مسؤول بالمؤسسة إلى النيابة العامة بشأن بيوت الحكومة في مدينتي شمال غرب الصليبخات وجابر الاحمد السكنيتين بالاضافة الى كل ما تم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي من تصريحات نسبت إلى وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل جملة وتفصيلا، مؤكدا ان من افتعل مثل هذا النوع من الإشاعات المغرضة يهدف الى المساس بسمعة القائمين على العمل بالمؤسسة السكنية ويختلق قصصا لا تمتّ بصلة للحقيقة إطلاقا.

إلى ذلك اجتمع وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل ومدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية م. بدر الوقيان صباح أمس مع قياديي الرعاية السكنية ومسؤولي المنطقة الثالثة من المهندسين والمهندس المقيم في مشروع شمال غرب الصليبخات لبحث حيثيات الصيانة والإشراف وكل ما يتعلق بإصلاحات في بيوت الحكومة وما تناقلته وسائل الاعلام المحلية بشأنها، وذلك تحضيرا لاجتماع اليوم مع اللجنة الاسكانية البرلمانية في مجلس الأمة وقد تم تجهيز عدد من المستندات التي تثبت سير عمل المؤسسة بهذا الصدد حسب ما هو متفق عليه ومنصوص عليه قانونا بالاضافة إلى بيان مفصل بعدد المواطنين الذين تقدموا الى مكتب الإشراف والصيانة ليبدوا ملاحظاتهم ونوعية الملاحظات (صحية ـ انشائية ـ كهربائية ـ ألومنيوم) ومختلف انواع التشطيبات وكيف تم التعامل معها من قبل المسؤولين والشركة المنفذة للمشروع.

خلال ندوة "قطاع الصيد في مهب الريح" التي نظمها اتحاد الصيادين

الحمدان للإسراع في إنشاء قرية للصيادين تضمن منع تسلل المهربين وتجار المخدرات

محمد راتب

وعد النائب حمود الحمدان بمتابعة إنشاء قرية الصيادين والتي توالت الوعود الكثيرة حولها دون حدوث أي شيء على أرض الواقع، مؤكدا أنه سيتم التوجه لسمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك، بالتعاون مع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، لافتا إلى أن الصيادين يعانون بسبب هدم قريتهم منذ 16 عاما ولديهم معدات ثقيلة جدا ويحتاجون إلى قرية منظمة متكاملة الخدمات تضمن منع تسلل المهربين وتجار المخدرات.

جاء ذلك خلال الندوة التي نظمها الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك مساء أمس الأول تحت عنوان: «قطاع الصيد في مهب الريح» وذلك بحضور مدير إدارة الرقابة البحرية ممثلا عن قطاع الثروة السمكية مرزوق الهبي وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد وعدد كبير من الصيادين.

وقال الحمدان إنه التقى وزير الأشغال ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير عدة مرات كما التقى مدير عام هيئة البيئة الشيخ عبدالله الأحمد، لافتا إلى أنه مع الصيادين وفي خدمتهم، وقد تحدث في هذا الأمر مع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الذي أكد له دعم الصيادين.

وذكر أنه يدعم مطالب الصيادين خاصة أنها مطالب معقولة ومستحقة ومن الممكن تلبيتها، مشيرا إلى ضرورة تنمية الثروة السمكية، وقال: «لم نر تنمية للأسماك في المزارع ولم نلمس اهتماما بمهنة الصيد رغم أنها مهنة لها أهميتها في تراثنا وثقافتنا، مؤكدا أنه تابع مع مجلس ادارة اتحاد الصيادين مطالب الصيادين في الجهات المعنية وخاصة هيئة الزراعة، ونجحنا في تحقيق العديد من المطالب».

وأشار إلى أن تبدل القيادات في الهيئة العامة للزراعة أثر على تحقيق باقي المطالب التي تم قطع شوط كبير فيها، موضحا أن اتحاد الصيادين دائما يخطط لمصالح الصيادين وقضاياهم العادلة، معبرا عن طموحه بأن يحقق الصياد طموحه ومطالبه وأن تحقق الهيئة أهدافها بالحفاظ على الثروة السمكية والبيئة مقاصدها بالحفاظ على البيئة، موضحا أن سبب قرار القراقير هو تهور الهواة.

الصيد الجائر:

من جهته، قدم مدير إدارة الرقابة البحرية في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية مرزوق الهبي شرحا للقرارات الأخيرة لهيئة الزراعة موضحا أن هناك تعاونا بين اتحاد الصيادين وقطاع الثروة السمكية في الهيئة، مشيرا الى أن قرار تنظيم الصيد بالقراقير التي تصيد الأسماك القاعية ليس ضد الصيادين أو الهواة، فقد صدر القرار لحماية مخزون الأسماك القاعية من الصيد الجائر.

وأوضح أن جميع بنود القرار تصب في المصلحة العامة، وليس الغرض منه محاربة أي جهة، لكنه جاء لتنمية الأسماك القاعية وحمايتها، لافتا إلى أن مطالب اتحاد الصيادين مقدرة من الهيئة ويتم النظر فيها لكن الرأي الأول يكون للجهات العلمية والإحصائية، وكل ذلك يصب في النهاية في مصلحة الصياد، الذي لا نسمح بضرره.

وأشار إلى دراسة من معهد الأبحاث حول موضوع القراقير أوصت بمواصفات محددة للقرقور سيصدر بها قرار قريبا وهي الأفضل بيئيا منها أن يفتح القرقور من تلقاء نفسه بعد فترة حتى لا تموت الأسماك داخله.

وأشاد بالتزام الصيادين بالقرارات والقوانين، وعدم مخالفتهم، وحول مصير قوارب الجر الخلفي قال: ان هناك كتاب من هيئة البيئة بإيقاف الصيد بالجر الخلفي في المياه المحلية، وهذا القرار قيد البحث في اللجان المعنية في قطاع الثروة السمكية وحتى الآن لا يوجد توجه لهذا القرار.

وحول المطالب بزيادة أطوال القوارب قال الهبي ان هذا المطلب قيد الدراسة.

وحول قرية الصيادين قال قريبا سيعلن عن ميناء متكامل الخدمات للصيادين تم تحديده في ساحل الفنطاس بطول 600 متر على الساحل، وسيكون به محطة وقود وسكن ومراس للقوارب بالإضافة إلى جميع احتياجات الصيادين.

وحول ضعف الدعم المادي للصيادين قال الهبي ان الدعم لا يوازي 1٪ مما يصرفه الصياد على تجهيز القارب والمعدات لكننا نعتبر حفاظنا على الثروة السمكية والمخزون السمكي هو دعما للصياد لأنه يوفر له دخلا كبيرا يصرف منه على التكلفة ويوفر له ربحا مناسبا.

تنظيم الصيد

أما رئيس الاتحاد ظاهر الصويان فقد أكد حرص أعضاء مجلس إدارة الاتحاد على حقوق الصيادين، وأنهم يوميا يتابعون المطالب العديدة لهم في هيئة الزراعة، مشيرا الى أن ما يقال عن تواطؤ الاتحاد مع الهيئة ضد الصيادين عار من الصحة، وما هو إلا لشق وحدة الصف في الاتحاد، مشددا على أن هناك من يطعن في الظهر ويقول ان الاتحاد باع الصيادين، رغم أن الجميع في مركب واحد ومصلحة الصيادين هي في المقام الأول لدى الاتحاد الذي جاء للدفاع عن حقوقهم التي لم ولن يفرط فيها أبدا، فهي أمانة ومسؤولية حملناها في أعناقنا.

وأضاف أن قرار منع الصيد بالقرقور التقليدي قد فهمه الكثيرون خطأ، حيث ان به بنودا مع الصيادين وليس ضدهم، وقد جاء القرار لمواجهة طرايد النزهة والهواة المخالفة، مشيرا إلى أن ما دخل الكويت بحدود 64 ألف قرقور منها 10 آلاف فقط لاتحاد الصيادين ومعنى ذلك أن هناك ما يزيد على 5 أضعاف هذا العدد ذهب للهواة من قبل بعض الشركات الموردة لمعدات الصيد أي أن هناك هواة يجهدون البحر بخمس أضعاف الصيادين، والمعروف أن الهواة لا يلتزمون بالقوانين ويضربون بعرض الحائط كل شيء سواء بيئة أو ثروة سمكية، في الوقت الذي يحافظ فيه الصياد على مكان رزقه الوحيد، ويلتزم بمواقيت المنع والسماح ويلتزم بالاشتراطات البيئية وقوانين الثروة السمكية. وقال الصويان: نعاتب الهيئة العامة للزراعة لأنها لم تتابع لمن تم بيع ما يزيد على 50 ألف قرقور فليس معقولا أن تباع قراقير الصيد لكل من هب ودب، لافتا إلى أن قرار القراقير جاء لتنظيم مهنة الصيد، موضحا أن القرقور التقليدي مستمر حتى 2016/10/1 ثم يستبدل بالقرقور صديق البيئة، لافتا إلى أن هذا القرار لو تم تطبيقه كما يجب فسوف يقضي على الهواة.

حمود الحمدان وظاهر الصويان والمتحدثون في الندوة (شانافاس قاسم)

لم نلمس اهتماماً بمهنة الصيد رغم أهميتها في تراثنا وثقافتنا

الهبي: انتظروا قراراً بمواصفات "القراقير" بما يضمن تنمية الأسماك القاعية

المطالب بزيادة أطوال القوارب قيد الدراسة

الصويان: لا صحة لما يقال إن هناك تواطؤاً بين الهيئة والاتحاد ضد الصيادين

6 مليارات دينار لمشاريع الطرق الحالية والمدرجة في الخطة الخمسية

فرج ناصر

أكد مصدر مسؤول بوزارة الأشغال أن هناك ما يقارب الـ 94 مشروعا للطرق جارية وفي مراحل التنفيذ، ومنها مشاريع مدرجة ضمن خطة التنمية بالوزارة، ومن أبرز هذه المشاريع وصلة الدوحة وجسر جابر وطريق الجهراء وطريق جمال عبدالناصر، والتي سيتم الانتهاء منها بشكل نهائي مع نهاية العام المقبل بالإضافة إلى مشاريع الجسور والبنية التحتية وتطوير الطرق السريعة، مضيفا أن التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع تبلغ 6 مليارات دينار.

وقال إن هناك 20 مشروعا في مرحلة التنفيذ و17 مشروعا جاريا ومشروعين تمت ترسيتهما وجار تجهيزهما للتوقيع و12مشروعا تم طرحها وجار ترسيتها و14 مشروعا جاهزة للطرح و29 مشروعا جار تصميمها وطرحها خلال الخطة الخمسية.

وكشف عن أن هذه المشاريع تأتي ضمن رؤية وخطة الوزارة للمشاريع الجارية والمستقبلية حتى عام 2025.

جمعية سلوى التعاونية

دعوة

لحضور الجمعية العمومية العادية

للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31م

بناءً على كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (2016/09844 م) بتاريخ 2016/3/28 م بشأن الموافقة على تحديد يوم الأربعاء الموافق 2016/4/20 م موعداً لانعقاد الجمعية العمومية العادية.

يتشرف مجلس إدارة جمعية سلوى التعاونية بدعوة السادة الاعضاء المساهمين البالغين من العمر (21 عاماً فأكثر) في تاريخ انتهاء السنة المالية في 2015/12/31 م لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والذي سيعقد يوم الاربعاء الموافق 2016/4/20 م في تمام الساعة الرابعة عصراً بمدرسة المغيرة بن نوفل بقطعة (5) وفي حالة عدم اكتمال النصاب يؤجل الاجتماع لمدة نصف ساعة ليصبح قانونياً بحضور 25 عضواً وذلك لمناقشة جدول الأعمال على النحو التالي:-

1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2015/12/31 والتصديق عليه.
2- مناقشة تقرير مراقب الحسابات والتصديق على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للجمعية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 م.
3- تقرير مراقب الحسابات للميزانية العمومية (الميزانية التقديرية) والحساب الختامي للسنة المالية والتصديق عليه (مرفق بالتقرير السنوي) للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 م.
4- مناقشة تقرير مراقبي الوزارة المالي والإداري للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31م.
5- تعيين مراقب حسابات للعام المالي المنتهي في 2016/12/31 م وتحديد أتعابه.

ملاحظة:-

- يجب على كل عضو إحضار البطاقة المدنية الأصلية ولن تعتمد صورة عنها أو احضار شهادة الى من يهمه الامر من الهيئة العامة للمعلومات المدنية.
- على السادة المساهمين وغير المستكملين لملفاتهم ضرورة مراجعة الإدارة خلال الدوام الرسمي لاستكمال الملفات.
- على السادة المساهمين الذين لم يصلهم كتيب الميزانية عن طريق البريد مراجعة الإدارة لاستلام نسخة من الكتيب.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس مجلس الإدارة